تصدر عن
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

حديث المالية
Hadith El Malia

النشرة الداخلية لوزارة المالية - شباط 2022 - العدد 74

وزير المال يوسف الخليل: لإعادة الثقة بين المواطن والدولة

ص 3

موضوع الغلاف

"حديث المالية" عدد أخير... وللحديث صلة

بقلم لمياء المبيض بساط وباسم الحاج

على مدى خمسة وعشرين عاماً، رافقت نشرة "حديث المالية" الطموح إلى مالية حديثة.

واكبت الأنشطة، وأضاءت على الجهود، وعرّفت بالأفكار، وأبرزت التوجهات، ورافقت الإدارات، ودعمت الطموحات، في مسار إصلاحي بدأ قبل ربع قرن، ولا يزال مستمراً.

عمر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، من عمرها. صفحاتها من صفحات الحركة الدائمة والعمل الدؤوب الاحترافي الذي وثّقته من دون كلل، وأرّخت لمراحله بحلوها ومرّها. أفكار في تطوير العمل، خُبرات من كلّ أنحاء الكون، كلمات بعضُها شِعر وبعضُها الآخر نثر، صور وأخبار الأفراح والأحزان والنجاحات المهنيّة والاكاديميّة.

خضعت أكثر من مرّة لورشة تجميل وترتيب، ورقها، ومضمونها، صوَرها، ورافق الشكل دوماً محطات التجدد في عمل الوزارة، فكانت الشاهدة على ورشة لا تتوقف، والمعبّرة عن إرادة لا تتعب، وعن آمال كلّ من أودعها فكرة أو كلمة.

لكنّ للظروف أحكامها، ويا لها من ظروف يمرّ بها اليوم بلدنا، وتعيشها وزاراتنا، ويعمل في ظلها معهدنا، من جائحة كوفيد- 19 إلى الأزمة غير المسبوقة التي تعصف بكل جوانب حياتنا..... وماليّتنا.

هذا العدد من حديثنا "حديث المالية" سيكون الأخير في مسيرة طويلة، إفساحاً في المجال لأشكال أخرى من التواصل مع القرّاء، تحمل المضمون نفسه، والقضية إياها، ولو اختلف الشكل والأسلوب.

حديثنا سيتغيّر ولكنّه لن ينقطع، لذلك انتظرونا. فللحديث صلة...

معهد باسل فليحان في ربع قرن: من وحدة تدريبية إلى لاعب إستراتيجي ص. 2

ورش عمل تعريفية بقانون الشراء العام من أجل تنفيذ أفضل ومراقبة فاعلة ص. 6

Retour d'expériences sur les formations en ligne - p. 13

Sur TikTok, on parle aussi finance et marchés - p. 15

ذكرى

مقتطفات من كتاب-شاهد يصدره في عيده الخامس والعشرين

معهد باسل فليحان في ربع قرن: من وحدة تدريبية إلى لاعب إستراتيجي

يُصدر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في الذكرى الخامسة والعشرين لولادته "كتاباً-شاهداً" يوثّق لمراحل التأسيس وتحديات التطوير على مدى ربع قرن من الزمن"، منذ انطلاقه عام 1996.

ويذكّر الفصل الأول بعنوان "روح الإقتحام" من الكتاب الذي لا يزال قيد الإعداد، بأن "الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإدارية التي أُطلق المعهد في ظلها لم تكن كلها مؤاتية في أغلب الأحيان"، إذ "كان لبنان إدارة وشعباً ينهض متثاقلاً من تحت ركام الحرب التي غطى غبار دمارها مؤسساته العامة والخاصة وأهمها وزارة المالية المحورية في إعادة إعمار لبنان مالياً واقتصادياً".

ويضيف أن "تطوير الإدارة العامة وبالأخص المالية فيها شكّل أحد التحديات الكبيرة التي واجهت لبنان بعد الحرب"، إذ "شهدت البلاد في تلك الآونة توقاً ليس لإعادة الإعمار فحسب، بل والأهم لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس حديثة عصرية وإعتماد سياسات مالية هادفة تعزّز النمو، فكان لا بد من ورشة إصلاح البنى الهيكلية وتنمية القدرات في وزارة المالية".

ويبرز هذا الفصل أن إنشاء المعهد "أتى إستجابة لهذه التحديات"، وكان الهدف منه "تطوير كفاءات الموظفين في ملاكات وزارة المالية وسائر الموظفين الملحقين بها والعاملين لديها ولتعزيز معارفهم وتكييف مهاراتهم بما يسمح لهم بالارتقاء بأدائهم إلى مستوى يتوالف مع متطلبات عصر المعرفة ويساهم في تأديتهم لواجباتهم على أفضل نحو".

ويوضح الكتاب أن المعهد "تحوّل، سنة بعد سنة، من وحدة تدريبية إلى لاعب إستراتيجي على المستوى الوطني، فتولّى مهمات شكّلت قيمة إضافية لوزارة المالية ميّزتها عن غيرها من الوزارات ومنحتها دوراً استثنائياً مكّنها من:

- تطوير القدرات الوطنية في مجال إدارة المال العام وتنمية المعارف والمهارات من خلال التدريب وزيادة الوعي والمعرفة في الشؤون المالية والإقتصادية.
- بناء الشراكات المحلية والإقليمية والدولية الهادفة لتبادل الخبرات وتقديم المساندة الفنّية في مجالات التدريب والتوثيق والتعاون.
- تحفيز الإنتاج المعرفي وتسهيل وصول المواطن إلى المعلومات وتفعيل النقاش الوطني حول السياسات العامة المالية".

ويشدد الكتاب على أن "أهداف المعهد خلال العقدين المنصرمين تمحورت على خلق ثقافة مؤسساتية كما على تعزيز مناقبية الوظيفة العامة والحماسة للخدمة والتخطيط لنظام حديث لإدارة الموارد البشرية. وركّزت الأهداف المذكورة أيضاً على دور العناصر الشابة في التغيير كما على تعزيز أطر التواصل الداخلي في الوزارة وعلى نشر المعلومات وتبادلها بين مختلف مديريات ودوائر وزارة المالية".

ويؤكد أن "كل ذلك ساهم في تكوين صورة إيجابية عن وزارة المالية وفي تعزيز علاقات التواصل الفعالة مع المواطنين ووسائل الإعلام ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتقديم خدمة أفضل وأفعل".

وفي السنة السابعة لإنشائه، وفق ما يروي الكتاب، "حصل المعهد على إطار قانوني لعمله منحه الإستقلال الإداري والفني والمالي وأخضعه لوصاية وزير المالية ولرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة دون سواها. وفي عام 2006 ومع إستشهاد الوزير الذي ساهم في تأسيسه، أهدت وزارة المالية المعهد لذكراه، فأصبح يُعرف بإسم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي".

ويضيف: "في مسيرته على مدى خمسة وعشرين عاماً، أدى المعهد المالي مهمّته في تعزيز حضور وزارة المالية اللبنانية محلياً واقليمياً وعالمياً من خلال توسيع شراكاته وخدماته، وتشجيع الإنفتاح عبر تنظيم المؤتمرات وإتفاقيات التعاون وتبادل المعلومات وغيرها من الأنشطة (...). وعلى ذلك جرى تحصين أدائه وتوسيع دوره ما مكّنه من اكتساب ثقة كل وزراء المال المتعاقبين، حيث شكّل بالنسبة لهم أداة دافعة في مواكبة وخدمة مختلف مشاريع التطوير التي قاموا بها أو عملوا على تنفيذها".

إلا أن "دور المعهد لم يقتصر على مؤازرة وزارة المالية في التدريب وبناء القدرات بل أصبح شريكاً أساسياً يُعتمد عليه لإيجاد مساحة مهمة من الحوار والثقافة والإنفتاح أسهمت في تعزيز التواصل ليس فقط على مستوى محلي بين الوزارة والمواطنين ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بل تعدّتها إلى خارج الحدود اللبنانية حيث كانت له مساهمات عدة ومتنوعة في مجال تنظيم مؤتمرات ولقاءات مع وفود من وزارت المال العربية والأجنبية والمنظمات الدولية وفي فتح آفاق التعاون والشراكة بينها وبين وزارة المالية وفي تثبيت العلاقات مع سائر مراكز التدريب المحلية والإقليمية والدولية"، بحسب ما جاء في الكتاب.

أخيراً، يؤدي معهد باسل فليحان المالي، بفضل خبرته ومعرفته للقطاع العام والثقة التي يتمتع بها في المجتمع الدولي، دوراً محورياً في دعم مشاريع الإصلاح الهيكلي وتنفيذها بما يتماشى مع الإصلاحات التي طالب بها مؤتمر سيدر، ولا سيما في ما يتعلق بشفافية الموازنة وإصلاح منظومة الشراء العام، حيث توّج الجهد الذي يقوده منذ عامين بإقرار القانون 2021/244.

ومن هذا المنطلق، يستطيع المعهد أن يكون مساهماً أساسياً في إعادة بناء مؤسسات وإدارات عامة قوية قادرة على ضمان الوظائف السيادية والخدمة العامة وبناء نظام حوكمة جديداً يتسم بالتماسك والرشاقة.

وبمناسبة عيده الخامس والعشرين، وبعد إصدار طوابع للإحتفال بعيده الـ5 والـ10 والـ15 والـ20، يعتزم المعهد إصدار طابع مالي جديد يكرّس فلسفته: "النقطة بتنحت حجر".

مواقف

تحدّث عن مقاربات حكومية "استثنائية" لمعالجة الأزمة ووضع حد للإنهيار

وزير المال يوسف الخليل: لإعادة الثقة بين المواطن والدولة

وزير المال يوسف الخليل

من منبري مناسبتين تتعلقان بإنجازين إصلاحيين، أحدهما يتعلق بالشراء العام والثاني بالشؤون العقارية، أطلّ وزير المال يوسف الخليل في الأشهر الخمسة التي مضت على تسلمّه حقيبة وزارة ضمن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، ليشدد على أهمية "إعادة الثقة بين المواطن والدولة"، وليتحدث عن مقاربات حكومية "استثنائية" لمعالجة الأزمة وللخطة الإنقاذية بهدف وضع حد للإنهيار.

ففي 7 تشرين الأول الفائت، ألقى الوزير الخليل كلمة في حفل اختتام "مشروع دعم تحديث المديرية العامة للشؤون العقارية في لبنان" FEXTE.

ومن باب كلامه عن "تحديث أنشطة المديرية العامة للشؤون العقارية (...) لتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن والحد من الفساد"، شدّد الخليل على أن "من غير المقبول أن نسمح من الآن وصاعداً بأن يتعرض المواطن لأي نوع من الإبتزاز أو دفع الرشى أو من المماطلة في إنجاز معاملاته". واضاف "لذا، سوف نعمل بكل جهد لتعزيز الشفافية من أجل الحفاظ على حقوق المواطنين لإعادة الثقة بين المواطن والدولة".

وشدّد على أن "من أبرز مهام هذه الحكومة وضع حد للإنهيار الحاصل من خلال مقاربات استثنائية للمعالجة المطلوبة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمعيشية الخانقة وما رافقها من إنهيار للعملة الوطنية والارتفاع الكبير في أسعار السلع ولتطبيق خطة إنقاذية بانت معالمها بالبدء بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي".

وفي 4 تشرين الثاني، كانت للخليل إطلالة أيضاً في افتتاح لقاء بعنوان "قانون الشراء العام في لبنان: الدروس المستفادة والخطوات المستقبلية لإنجاح المسار الإصلاحي"، شدّد على أن "الشراء العام هو في صلب العمل المالي للدولة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتخطيط التزاماتها عند وضع الموازنات العامة وعند تنفيذها، وهو شرط من شروط تحقيق التصحيح المالي واستعادة النمو الاقتصادي، لا سيّما في ظلّ الوضع المالي الدقيق الذي يمرّ به لبنان".

وذكّر الوزير الخليل بأن الحكومة "التزمت في بيانها الوزاري متابعة تنفيذ قانون الشراء العام وسمته تحديداً في نص البيان لأهميته" ولاقتناعها "بالحاجة الملحة لانتظام العمل في هذا المجال وتصحيح الممارسات التي أدّت إلى هدر مئات ملايين الدولارات سنوياً، وإلى تدهور الخدمات العامة وجودتها، وفقدان الثقة".

وشدّد على ضرورة أن يتم في المرحلة المقبلة "إقرار الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام في مجلس الوزراء وخطة العمل التي وضعت لتكون خريطة طريق تحدد الأولويات والمسؤوليات وتتيح متابعة التنفيذ ورصد التقدّم من قبل كافة الأطراف".

نبذة

وشغل الخليل قبل تعيينه في العاشر من أيلول وزيراً للمال في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، مناصب عدة في مصرف لبنان المركزي منذ عام 1982, آخرها مدير العمليات المالية في المصرف وهو عضو سابق في لجنة عمليات السوق المفتوحة. كما تولى تمثيل المصرف في مفاوضاته مع جهات ومنظمات دولية ممّا أتاح له المشاركة في صوغ مساهمات المصرف في برامج إصلاحية للبنان منها برامج باريس 2.

يحمل الخليل المولود في صور في تشرين الثاني 1958 دكتوراه في الاقتصاد من مركز الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية (CERDI) في جامعة Auvergne في فرنسا، وشهادة الماجيستر في التنمية الاقتصادية من جامعة Sussex في بريطانيا والبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت.

بدأت مسيرته الأكاديمية عام 1989 حين التحق بالجامعة الأميركية في بيروت بصفته أستاذاً غير متفرغ في الاقتصاد، وهو يحاضر منذ ذلك الحين في مسائل متنوعة متعلقة بالنمو الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي. له العديد من المقالات المنشورة محلّياً ودولياً التي تعالج قضايا تتعلق بالتنمية الاقتصادية في لبنان والمنطقة، كما شارك في دورات تدريبية متخصّصة في مصارف ومؤسسات دولية حول مواضيع تتعلق بالأسواق والسياسات المالية والاقتصادية.

بموازاة نشاطه المهني والتعليمي، انصب اهتمام يوسف الخليل على تعزيز التنمية الاقتصادية وتمكين المجتمعات المحلية والفئات الأكثر فقراً في المناطق النائية، فضلاً عن تعزيز التفاعل مع البلديات واتحادات البلديات في مختلف المناطق. فهو مؤسّس ورئيس جمعية إنماء القدرات في الريف (ADR) التي تتولّى منذ أوائل التسعينيات تنفيذ برامج التدريب المهني والإرشاد الزراعي والتمويل الأصغر لدعم التعاونيات الزراعية وصغار المستثمرين وذوي الدخل المنخفض. وقد نجحت الجمعية عام 2008 في تحقيق أول مشروع سكني لصيادي السمك في صور.

هو عضو فاعل في عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان والخارج مثل الحركة الاجتماعية والشبكة الأوروبية العربية للتنمية والتكامل (READI)، كما يترأس جمعية التعليم من أجل لبنان (TFL)، وجمعية مؤسسات التمويل الأصغر (LMFA) والاتحاد اللبناني للجوجيتسو.

ندوة

الوصفة: إصلاحات هيكلية لا مالية فقط أبرزها الكهرباء والدعم والشراء العام يواكبها تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي

دروس التعافي... من تجربتَي أوكرانيا ومصر: إرادة سياسية موحّدة وتَوافُق مع المجتمع الدولي

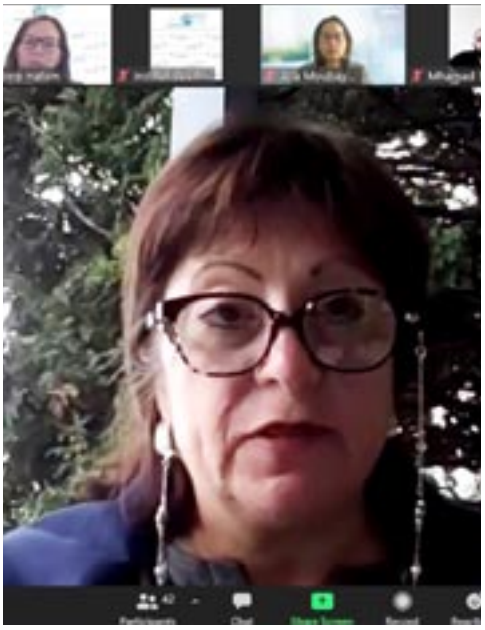

ناتالي جاريسكو

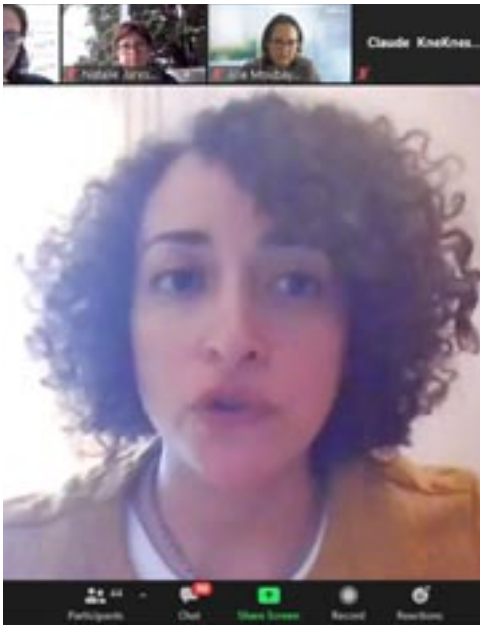

يمنى خطّاب

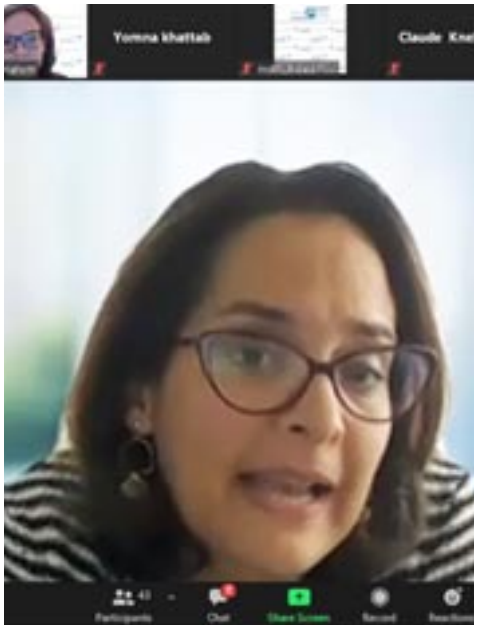

علياء المبيّض

سبق لدول عدة أن عرفت قبل لبنان أزمات مالية واقتصادية حادة تمكنت من التعافي منها من خلال خطط إصلاحية، ومن أبرزها في السنوات الأخيرة أوكرانيا ومصر. وفي ندوة عبر الإنترنت نظّمها معهد باسل فليحان الاقتصادي، تحدثت عن تجربتَي الدولتين شخصيتان أدتا دوراً أساسياً في الجهد الذي أخرج بلديهما من الأزمة، وكانتا في دائرة القرار، إحداهما وزيرة المال الأوكرانية السابقة ناتالي جاريسكو، والثانية معاونة وزير المال المصري للسياسات المالية يمنى خطّاب. ومن العبَر المفيدة للحالة اللبنانية، والتي استخلصتها من شهادتيهما الخبيرة الاقتصادية علياء المبيّض، كبيرة الاقتصاديين للشرق الأوسط لدى مصرف "جفريز انترناشيونال"، أن نجاح أي خطة تعافٍ يستلزم إرادة سياسية موحّدة وتَوافُقاً مع المجتمع الدولي، وأن الإصلاحات يجب ألا تقتصر على تلك المالية والنقدية، بل أن تكون أيضاً هيكلية، أبرزها الكهرباء والدعم والشراء العام، على أن يواكبها تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

جاريسكو

وقالت وزيرة المال الأوكرانية ناتالي جاريسكو: "لقد عانت أوكرانيا صدمة حادة جداً عام 2014, فقد كنّا خارجين مما يسمى ثورة الكرامة وفوجئنا باجتياح واحتلال القرم ثم شرق أوكرانيا وباتت نسبة 7 في المئة من أراضي أوكرانيا محتلة وفقدنا 20 في المئة من الناتج المحلي".

وكانت جاريسكو ثاني مَن يتولى وزارة المال بعد الثورة، و"كانت الحكومة الأولى تفاوضت مع صندوق النقد الدولي على رزمة غير كافية لمواجهة الأزمة التي كانت تتفاقم"، على قولها.

وأشارت إلى أن الأزمة كانت تتجلى بوجوه عدة من بينها "تراجع قيمة العملة الوطنية وتناقص الاحتياطات بالعملة الأجنبية، إضافة إلى أزمة مصرفية وتضخّم عالٍ جداً ونزوح كبير للرساميل وفجوة كبيرة في ميزان المدفوعات وعجز مالي بقيمة عشرة في المئة من الناتج المحلي وتوقف التجارة كلياً مع روسيا"، الشريك التجاري الرئيسي لأوكرانيا.

جاريسكو: طبقنا الإصلاحات الصعبة بالتوزاي مع إجراءات لدعم المواطنين

وتابعت: "عندما عيّنت في كانون الأول 2014 لم يكن يوجد خيار آخر سوى وضع برنامج، وفي تلك المرحلة كان يوجد توافق بين مختلف الأحزاب السياسية على وضع حل، وفهم الجميع أن الحل في تلك المرحلة كان ينبغي أن يتضمن صندوق النقد ومجموعة السبع والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. فوجدنا، لم نكن قادرين، لا من ناحية الموارد ولا من ناحية السياسات، على تجاوز تلك الأزمة. فقد فتحت جبهة جديدة في الشرق، وبات واضحاً لي أنني لم أرث فقط هذه المشكلة الناتجة عن عقود من الأداء الاقتصادي السيىء، ولكن كان علينا أيضاً تمويل حرب".

وذكّرت بأن الخروج من الأزمة "تطلّب قرارت صعبة وغير شعبية وفق مقاربة من الأعلى إلى الأسفل، جمعنا فيها بين الإصلاحات النقدية والمصرفية لجعل الوضع المالي مستقراً مع إصلاحات مالية قامت على ضبط النفقات، قبل أن نبدأ بالتركيز على الواردات لاحقاً".

وأكّدت أن "كل اللاعبين السياسيين، من الرئيس ورئيس الوزراء المنتميين إلى حزبين مختلفين، إضافة إلى المعارضة، اتحدوا وتوافقوا لأننا كنا على شفير الهاوية. فلو لم نسارع إلى التصرف بطريقة جدية وعميقة ومنسقة بالتعاون بين وزارة

المال والمصرف المركزي والحكومة ككل لما كنا تمكّنا من المعالجة".

وشدّدت على ضرورة "الإفادة من توافر مثل هذه الإرادة السياسية الموحدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات وبأسرع ما يمكن، إذ ما إن تلوح ملامح الاستقرار حتى تبدأ هذه الوحدة السياسية بالانفراط".

وتابعت: "ما كان مهمّاً بالنسبة إلينا هو التنسيق الوثيق جداً ليس فقط داخل الحكومة ولكن أيضاً مع الجهات الدولية لأنها وفّرت لنا آلية الدعم التي كنا نحتاج اليها".

وأوضحت أن الحكومة "طبقت الإصلاحات الصعبة بالتوزاي مع إجراءات تدعم الناس وتجدد ثقتهم وأملهم وتفاؤلهم بعد تجربة صعبة وإدارة سيئة مدى عقود".

وقالت: "ركّزنا على الإنفاق. خفّضنا حجم العجز من خلال خفض عدد العاملين في الإدارة الحكومية، وبادرنا إلى تفعيل استخدام التكنولوديا في الشراء العام وجذب الشركات الصغيرة، وإلى خفض حجم الطلب على الدعم الحكومي. وهذه الإصلاحات ترافقت مع برامج دعم اجتماعي للأكثر حاجة. لكنّ اقناع الناس بضرورة دعم الأكثر حاجة وليس غيرهم في ما يتعلق بالمحروقات كان إصلاحاً اساسياً جداً إذ شكّل صدمة بعد عقود من دعم المحروقات".

واشارت إلى أن "التركيز في المرحلة ثانية كان على تعزيز بالواردات ، وتفادينا رفع الضرائب لهذا الغرض، مركّزين على جعلها أكثر عدالة".

وقالت "على هذا الأساس حصلنا على الدعم الدولي، وتمكّنا من السير على طريق التعافي، ثم انتقلنا إلى مقاربة إصلاحية من تحت إلى فوق".

خطّاب

وتحدثت معاونة وزير المال المصري للسياسات المالية عام 2018 يمنى خطّاب عن برنامج مصر الإصلاحي للاستقرار الاقتصادي الشامل من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي، فقالت إن "المكونات النموذجية لحصول أزمة مالية واقتصادية كانت متوافرة، ومنها انعدام الاستقرار السياسي، وعدم اكتمال الإصلاحات التي نفّذت لمدة قصيرة ثم توقفت، في حين تأخر كثيراً ومرات عدة تنفيذ مجموعة إصلاحات هيكلية".

وأوضحت أن "الهدف الأولي للبرنامج الإصلاحي الشامل تمثّل في تنفيذ إصلاحات هيكلية تساهم في تعزيز معدلات النمو وخفض البطالة وتوفير فرص عمل، وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي التي كانت تتجاوز المئة في المئة، إضافة إلى مكوّن يتعلق بالحماية الاجتماعية، وهو أساسي ومهم جداً في أي برنامج إصلاحي شامل".

وأضافت أن "صندوق النقد كان داعماً لهذا البرنامج الإصلاحي الذي وُضع محلياً، ووفّر دعماً لتنفيذ البرنامج من خلال المساندة المالية والفنية".

ومن أبرز ما تضمّنه البرنامج الإصلاحي، بحسب خطّاب، جوانب ضريبية بينها تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، ووضع نظام ضريبي جديد ومبسط للمشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

كذلك شملت قانوناً جديداً للخدمة المدنية للحد من الفاتورة الضخمة، وترشيد دعم الطاقة تدريجياً وعلى مراحل.

كذلك اعتُمدت إصلاحات هيكلية متعلقة بمناخ الأعمال (قانون جديد للاستثمار، وللشركات الصغيرة، وغيرهما...)، وأخرى في مجال المواصلات العامة والشراء العام.

خطّاب: مكّون الحماية الإجتماعية أساسي في أي برنامج إصلاحي

وقالت إن الحكومة المصرية "نجحت في بدء مرحلة التعافي وهو ما تظهره الأرقام"، ومن ذلك مثلاً زيادة الناتج المحلي وتراجع معدلات البطالة والعجز ونسبة الدين الإجمالي.

علياء المبيّض

ولاحظت كبيرة الاقتصاديين للشرق الأوسط لدى مصرف "جفريز انترناشيونال" علياء المبيّض "التشابه بين أوكرانيا ولبنان في طبيعة المشكلة وفي تأثير الاقتصاد السياسي والاعتبارات الجيوسياسية على الجهود وفاعلية السياسات".

وقالت إن "حالة لبنان شبيهة وخصوصاً لجهة العجز المالي الذي أدى إلى الأزمة، وسوء الإدارة الاقتصادية والحوكمة السيئة في العقود الأخيرة، ولكن ثمة فوارق. ففي الحالة اللبنانية الأزمة متعددة الأبعاد، تتعلق بالدين والمصارف وميزان المدفوعات، وتحولت أزمة سياسية واجتماعية، ولكن لبنان بعكس أوكرانيا ومصر شهد خسائر كبيرة في قطاعه المالي، بسبب عمليات ضخمة نفذها المصرف المركزي وتراجع الناتج".

وشدّدت على أن "الفارق الأساسي بين لبنان وأوكرانيا هو ضعف مؤسسات الدولة، إذ أنها في لبنان ضعيفة جداً، في حين الدولة في أوكرانيا قوية بعكس لبنان".

واستخلصت مجموعة دروس مهمة من التجربتين: ألأول أن الإصلاحات المالية وجهود الاستقرار النقدي والمالي يجب أن تترافق معها وتكون موازية لها كما في مصر إصلاحات هيكلية واسعة وعميقة تشكّل الأساس لنمو مستدام، وتساهم في التخفيف من أثر الاصلاحات المالية، وترسم النموذج الاقتصادي والعقد الاجتماعي الجديد للمستقبل لأن النموذج الحالي لم يعد صالحاً".

أما الدرس الثاني، بحسب المبيّض، فهو "التركيز على إصلاح قطاع الطاقة في لبنان كما في البلدين، إذ أنه سبب رئيسي للدين والعجز، والإصلاح الناجح فيه يؤمّن وفراً يستعمل في مجالات اخرى".

ومن الأمثولات أيضاً، في رأي المبيّض، ضرورة "مواكبة الإصلاحات المالية بإجراءات للتخفيف من اثرها تتمثل في سياسة اجتماعية فاعلة وموجّهة جيداً، وتنفيذ إصلاحات اساسية لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي وإعادة تصميمها لأجل مزيد من الفاعلية".

ورابع العبر تتعلق بمدى "تأثير الاعتبارات السياسية على الاقتصاد"، كما بيّنت تجربة أوكرانيا مثلاً، في حين أن "اعتبارات الاقتصاد السياسي في لبنان هي التي عرقلت اي حركة نحو الخروج من الازمة نظراً إلى عدم توافر الوحدة في تبني هذه الإصلاحات".

كذلك شدّدت المبيّض على ما أظهرته حالتا مصر وأوكرانيا من ضرورة "التوافق مع المجتمع الدولي" في خطة التعافي والخروج من الأزمة، "ليس فقط مع صندوق النقد ولكن على المستوى الثنائي أيضاً"، مذكّرة بدور الجهات المانحة في دعم الإصلاحات مالياً.

وأشارت أيضاً إلى أن من ثمة جوانب أخرى ينبغي التعلّم منها، ومنها الحاجة إلى التدرج في الإصلاحات، وتحقيق العدالة في التوزيع.

تدريب

نظمها معهد باسل فليحان بالشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وحاضر فيها 12 خبيراً محلياً ودولياً

ورش عمل تعريفية بقانون الشراء العام من أجل تنفيذ أفضل ومراقبة فاعلة

من ورشة العمل

بالشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، المنسق الوطني لمسار إصلاح الشراء العام، ما بين أيلول وكانون الأول 2021, سلسلة من ست ورش عمل تعريفية بقانون الشراء العام 2021/244 الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الفائت، خُصصت لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاعين الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني، تحضيراً لدخول هذا القانون حيّز التنفيذ.

وركّزت سلسلة اللقاءات التعريفية التي شارك فيها نحو 50 مسؤولاً من 25 مؤسسة من القطاع الخاص وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، على التعريف بقانون الشراء العام ومبادئه الثمانية المستقاة من المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، إضافة إلى أحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وبالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام، وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات.

كذلك تخلل ورش العمل التي حاضر فيها 12 خبيراً محلياً ودولياً، عرض للأهداف السياساتية للقانون الجديد والنتائج المتوقعة من تطبيقه لا سيّما لجهة تحقيق الوفر على المالية العامة، وتحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه، وتعزيز التنمية المستدامة.

وهدفت اللقاءات أيضاً إلى تعزيز قدرات مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتمكينها لجهة متابعة تنفيذ القانون الجديد ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة. كما خصصت مساحة للتشاور مع المؤسسات المشاركة حول الخطوات المستقبلية لتطبيقه وكيفية وضع آليات تنسيقية لمتابعة العمل على الأدوات التطبيقية للقانون.

6 لقاءات من أيلول إلى كانون الأول 2021 شارك فيها 50 مسؤولاً من القطاعين العام والخاص والنقابات ومنظمات المجتمع المدني

مواضيع اللقاءات

تناول اللقاء الأول مخاطر الفساد في دورة الشراء العام مع الإضاءة على نتائج المسح الدولي MAPS وما بيّنه من خلاصات وقدّمه من توصيات. وعرضت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لأبرز مبادئ قانون الشراء العام الثمانية المستقاة من المعايير الدولية، وعرّفت المشاركين بمفهوم تضارب المصالح الذي تضمنه القانون الجديد، وبالضوابط التي يتضمنها وتساهم في مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

وسلّط اللقاء الثاني الضوء على أهمية الشراء العام كأداة تحفّز النمو الاقتصادي والمنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض قدّمته الاقتصادية في المعهد بسمة عبد الخالق عن تجارب دول نجحت في صوغ سياسات عامة وتطبيق إجراءات لزيادة مشاركة هذه المؤسسات في الشراء العام وتحفيز الابتكار والتنمية المستدامة. اما المديرة التنفيذية لشركة "فارمامد" حنان صعب،

جانب من المشاركين

فتحدثت عن التحديات التي يواجهها القطاع الخاص للمشاركة في المناقصات في الإطار القانوني الحالي، والفرص التي يؤمنها القانون الجديد لزيادة مشاركتها. كذلك تناول عضو المكتب التنفيذي لتجمّع رجال وسيدات أعمال لبنان نديم ضاهر عن أهمية تطبيق قانون الشراء العام لتحقيق حوكمة أفضل وإعادة ثقة المستثمرين.

وفي اللقاء الثالث، قدّمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته، فيما تناول المدير العام لإدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد ودورها الرصدي والتنظيمي لمنظومة الشراء لتأمين أعلى درجات الشفافية والمساءلة. ثم تطرّقت اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس إلى المساندة التقنية التي وفّرها البنك الدولي لمواكبة المسار الإصلاحي لاسيما من خلال بلورة استراتيجية وطنية لاصلاح الشراء العام وخطة عمل تنفيذية تفصّل الخطوات التحضيرية لتطبيقه.

وتحدثت في الورشة الرابعة الخبيرة رنا رزق الله فارس عن أهمية وظيفة الاعتراض في الشراء العام ودوره في تعزيز الثقة والمساءلة من جهة القطاع الخاص والمنافسين والجهات الدولية الداعمة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية في لبنان، وذلك بالاستناد إلى المعايير الدولية المطبّقة والتجارب الناجحة. ثمّ تطرّق القاضي في ديوان المحاسبة والأستاذ الجامعي إيلي معلوف إلى واقع وممارسات الاعتراض والتحديات المرافقة وأدوار المؤسسات المعنية. كذلك تضمّنت الجلسة عرضاً مفصّلاً حول آليات الاعتراض ودور هيئة الاعتراضات بحسب أحكام قانون الشراء العام.

وكان اللقاء الخامس تشاورياً حول الشراء الالكتروني، ونُظّم بالتعاون مع إدارة المناقصات والبنك الدولي، وتميّز بمشاركة خبراء دوليين متخصصين في هذا الموضوع، من البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية WFD، وشراكة التعاقدات المفتوحة OCP. وتناول اللقاء المسوّدة الأولى لاستراتيجية الشراء الالكتروني في لبنان التي أعدّها خبير البنك الدولي، وتم التركيز على مقومات نجاح الشراء الالكتروني من خلال تجربة أوكرانيا مع المنصة الإلكترونية Prozorro حيث ساهمت في تحقيق وفورات مالية وشجّع المنافسة وحسّنت ترتيب أوكرانيا على مؤشرات مكافحة الفساد. وأبدى المشاركون آراءهم واقتراحاتهم وجرى النقاش مع الخبراء حول الخيارات الفضلى للبنان بالإستناد إلى متطلبات القانون وتحديات التطبيق على المستويين المؤسسي والعملي.

وتمحور اللقاء السادس والأخير على موضوع دفاتر الشروط النموذجية كأداة أساس لتطبيق قانون الشراء العام. في هذا السياق، عرضت الخبيرة رنا رزق الله فارس لائحة المراسيم التطبيقية المكمّلة لقانون الشراء العام، والأدوات التطبيقية التي يجري العمل على إعدادها. كذلك سلّط مدير عام إدارة المناقصات الدكتور جان العليّة الضوء على الأنظمة الداخلية لهيئة الشراء العام وشرح القاضي إيلي معلوف أهمية استخدام دفاتر الشروط النموذجية كأداة أساس لتحقيق الفعالية والمنافسة في عمليات الشراء العام.

المكتبة المالية

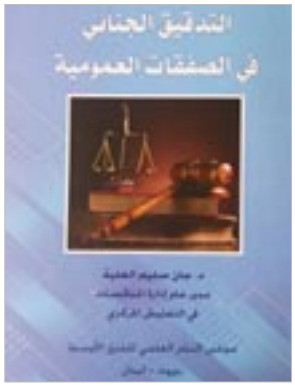

التدقيق الجنائي في الصفقات العمومية/ جان سليم العلية .- بيروت : مجلس النشر العلمي للشرق الأوسط، 2021

تعتبر الصفقات العمومية في لبنان كما معظم دول العالم مجالاً حيوياً لنشاط رواد الفساد، تعرض هذه الدراسة للحاجة إلى التدقيق الجنائي في الصفقات العمومية لاستعادة الأموال المهدورة أو المنهوبة، وتبيّن عدم كفاية عملية التدقيق في حسابات المصرف المركزي، وتشرح لمفاهيم وتقنيات التدقيق الجنائي وأهمية تحديد المستفيد النهائي لاستعادة المال المهدور والمسار القانوني باتجاه تحقيق هذا الهدف.

إصلاحات

دراسة لمعهد باسل فليحان أجرت تقييماً له

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على الحماية الاجتماعية ضرورة ملحّة لمواجهة الأزمة في ظل العجز المالي

غلاف الدراسة

كان العامان الأخيران شديدي الصعوبة على لبنان الذي شهد انهيار اقتصاده وقطاعه المالي بالإضافة إلى تبعات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الحدّ من انتشارها وانفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 الذي أدّى إلى سقوط ما يزيد عن 200 شهيد وستة آلاف جريح وتشرّد 300 ألف شخص من منازلهم، وأحدث ضرراً هائلاً في مركز التجارة والشحن الرئيسي في بيروت، وفي المناطق السكنية والصناعية والتجارية المجاورة، ما بات يتطلّب موارد كثيرة لإعادة الإعمار وتأمين المساعدات الإنسانية.

هذه الأزمة المتعدّدة الجوانب دمّرت أرزاق آلاف الأشخاص الذين لا يزالون يعانون انقطاع الكهرباء والمياه، وأزمة إدارة النفايات، وتدهور الظروف الاجتماعية، والإدارة الضعيفة للمالية العامة. ونتيجة لذلك، طال الفقر أكثر من 55% من سكان لبنان في العام 2020 (الإسكوا, 2020)، وهو رقم يتوقع أن يزداد بسبب ارتفاع نسبة التضخم وغياب الاستجابة السياساتية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال مؤشر عدد اللاجئين بالنسبة لعدد المواطنين في لبنان الأعلى عالمياً، ويعاني هؤلاء اللاجئون بشدّة من هذه الأزمة أيضاً. ففي ظلّ إمكانات مالية محدودة جداً وعجز مالي فاق ثلاثة مليارات دولار أميركي وأزمة ميزان المدفوعات واستنفاد لبنان احتياطاته من العملات الأجنبية، فإن السبيل الوحيد للمضي قدماً في لبنان يتطلب حتماً إعادة تخصيص وإعادة ترتيب لأولويات الإنفاق الاجتماعي الحالي.

لذلك، تولّى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مراجعة إنفاق الموازنة الحالية في سياق استراتيجية الحماية الاجتماعية الوطنية التي طورتها اليونيسف، ومنظمة العمل الدولية وBeyond Group، بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية. وتشكّل مراجعة الإنفاق في الموازنة تقييماً مبنياً على الأدلة يهدف إلى تدعيم عملية صنع السياسات بالمعلومات والبيانات حول تمويل الإنفاق الاجتماعي من قبل الحكومة اللبنانية وتقديم توصيات لتحسين إعادة التوجيه المحتملة لهذا الإنفاق وأهدافه وأدائه. وتهدف هذه المراجعة إلى (1) توفير أساس لتحليل الحيز المالي، (2) تحليل علمي لمستوى التمويل المتاح في الموازنة العامة لنُظم الحماية الاجتماعية على مستوى مفصل، ومعلومات لتقدير كلفة استراتيجية الحماية الاجتماعية الجديدة و(3) تزويد البحوث وعملية صنع السياسات المعلومات الخاصة بالحماية الاجتماعية، التي قد تؤثر في سبل عيش الملايين.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الانفاق الاجتماعي يتشتت على وظائف عدة، إذ أن نسبة 55-65% منه مصنفة تحت عنوان وظيفة الحماية الاجتماعية, بينما تقع نسبة 27% تحت عنوان وظيفة الشؤون الاقتصادية وحوالي 8% تحت عنوان وظيفة الصحة.

كذلك بيّنت الدراسة أن وزارة الصحة العامة هي المسؤولة عن الإنفاق الاجتماعي الأعلى بنسبة 6.29% مقابل نسبة وزارة الشؤون الاجتماعية البالغة 2.24%. وأكثر من 68% من الإنفاق على الحماية الاجتماعية الذي يستهدف الفئات الفقيرة والضعيفة توفره وزارة الصحة العامة بينما توفر وزارة الشؤون الاجتماعية 20%.

ويميل الإنفاق على الشيخوخة إلى حد كبير في الوقت الراهن نحو القطاع العام (بإجمالي 77.66% من الإنفاق على الحماية الاجتماعية مقابل 22.3% للقطاع الخاص)، ولا سيما على العسكريين، بحسب الدراسة.

ورأت الدراسة أن تداخل الدعم المالي بالدعم النقدي يجعل من إصلاحهما أمراً أكثر تعقيداً على الرغم من أنه أصبح محتوماً.

ولاحظت أن الإنفاق على الرعاية الاجتماعية يشهد تناقصاً مطّرداً يبدو أنه ناتج من انعدام الفاعلية المؤسسية والتشغيلية وثغرات القدرات.

وأشارت الدراسة إلى أن الموازنة الصغيرة المخصصة للشمول الاقتصادي وتحفيز سوق العمل لا تستخدم بطرق يمكن أن تحسن بفاعلية الوصول إلى الوظائف والاستعداد الوظيفي بينما البطالة تسلك خطاً تصاعدياً.

وأفادت بأن ثلثي الإنفاق على الحماية الاجتماعية تتولاه مباشرة مؤسسات عامة (ممولة من الإيرادات العامة) في حين ينفذ 32% من هذا الإنفاق من خلال برامج حكومية بالشراكة مع جهة مانحة أو منظمة دولية. وتُصرف نسبة ضئيلة جداً وتبلغ 2% إلى المنظمات غير الحكومية مباشرة بتمويل من الحكومة.

وأشارت إلى أن حصة تمويل الجهات المانحة الواردة في الموازنة ضئيلة (أقل من 1% من الإنفاق الاجتماعي).

أما فجوات التمويل فمتكررة وتشير إلى نقص في القدرات على حسن التخطيط.

مسابقة

جائزة "القيمة والقيم": أي اقتصاد يريد شباب لبنان؟

الفائزون بالجائزة

شارك معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في تنظيم جائزة "القيمة والقيم" التي أطلقتها جمعيتا "رئيزة" و Financially Wise، وهي مسابقة مخصّصة للشباب والشابات بين 17 و 21 عاماً تتيح لهم التعبير عن رأيهم من خلال كتابة مقال باللغة الإنكليزية أو العربية أو الفرنسية حول القيم الاقتصادية التي تحاكيهم والتي يقدّرونها وتؤثر في حياتهم وفي مجتمعهم وتنعكس على شكل الاقتصاد الذي يلبّي طموحاتهم، نظراً إلى أن "إخفاق النموذج الاقتصادي اللبناني والأزمات التي نجمت عنه تشكّل أمثلة صارخة عما يحدث عندما ينفصل الاقتصاد عن قيم مواطنيه"، بحسب ما ورد في الصفحة الإلكترونية للمسابقة.

وأضاف النص التعريفي على الموقع أن "لبنان يمر راهناً بتحول اقتصادي سيستغرق أجيالاً. ولكي ينجح هذا التحول، ثمة حاجة إلى نقاش نقدي لتحديد القيم التي ستكون الأساس لمستقبل متوازن وشامل للبنان".

ثمة حاجة إلى نقاش نقدي لتحديد القيم التي ستكون الأساس لمستقبل متوازن وشامل للبنان

شارك في المسابقة التي أطلقت في آذار 2021 وبقي باب المشاركة فيها مفتوحاً حتى 20 أيار أكثر من 100 شخص وتم اختيار تسعة متأهلين للتصفيات النهائية.

اختتمت المسابقة باحتفال في متحف سرسق حضره المتأهلون للتصفيات النهائية حيث شاركوا في مناقشة تفاعلية حول المواضيع الرئيسية للمسابقة وقد تسلّم كل من الرابحين جائزة نقدية واشتراكاً سنوياً في جريدتي النهار و L'Orient-Le Jour بالإضافة إلى فرصة لنشر المقال فيهما.

وفي ما يأتي أسماء الفائزين:

من فئة المدرسة

الفائزتان بالمرتبة الأولى:

- ثاليا كلوش من ثانوية روضة الفيحاء - شمال لبنان.
- ماري تيريز عقيقي، المدرسة المركزية جونية - جبل لبنان.

الوصيفة: بتول حسن، Lycée des Arts

الوصيفة: سيلين العنز، كلية مرجعيون الوطنية، النبطية.

التنويه الفخري: لين بو عالية، International College - بيروت.

من فئة الجامعة

الفائزة بالمرتبة الأولى: سيرينا قدوم - Filière Francophone de Droit، الجامعة اللبنانية

الوصيف: ساري الهبر، الجامعة اللبنانية الأميركية - بيروت.

المركز الثاني: أندريا خاتشادوريان، جامعة هايغازيان - بيروت.

التنويه الفخري: كريستي رزق، الجامعة اللبنانية - بيروت.

دورات

شهادات لمسؤولات في معهد باسل فليحان ووزارة المالية

جوزيان شبلي

شاركت أمينة المكتبة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي جوزيان شبلي خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2021 وعبر تقنية زوم بثلاث دورات تدريبية متخصصة موجهة لأمناء المكتبات نظمتها أكاديمية الفهرس العربي الموحد. وتمحورت هذه الدورات على الفهرسة الآلية بحسب معيار مارك 21، فهرسة الرسائل الجامعية، وفهرسة المواد المستمرة وفقاً لقواعد وام RDA ومعيار مارك 21. ونالت شبلي في نهاية هذه الدورات شهادات حضور واجتياز.

بعضهنّ شاركن في دورة نظمتها وزارة الخارجية الهولندية ضمن برنامج التدريب "شراكة"

سوزان قوصان

ناديا قاسم

تونيا سلامه

أفلينا هاشم

نادين صالح

حصلت مجموعة من العاملات في فريق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على شهادة إدارة المال العام بعد مشاركتهنّ في دورة نظمتها وزارة الخارجية الهولندية ضمن برنامج التدريب "شراكة"، وهنّ الزميلات سوزان قوصان (المنسقة في قسم التدريب) وناديا قاسم (المنسقة في القسم الإداري والمالي) والخبيرة الاقتصادية تونيا سلامه، والمحاسبة الرئيسية أفلينا هاشم والمحللة الاقتصادية في دائرة التحليل الاقتصادي الكلي والدراسات في وزارة المالية نادين صالح.
وهدف البرنامج إلى تمكين العاملين في مجال إدارة المال العام من تبادل المعارف والمهارات.

Round-table

The "modern and unified" Public Procurement Law in Lebanon "seeks efficiency in public spending", explains IoF in the Social Outcomes Conference 2021 at the University of Oxford

Lamia Moubayed Bissat, President of the Institut des Finances Basil Fuleihan, and Basma Abdul Khalek, Economist at the Institute, took part in a roundtable discussion entitled "Transforming Public Procurement? Issues of culture, outcomes, transparency, and learning in the UK Government's post-Brexit public procurement law reform proposals", organized as part of the Social Outcomes Conference, by the Government Outcomes Lab at the University of Oxford, United Kingdom in September 2021.

Bissat and Abdul Khalek shared Lebanon's lessons learnt from reforming public procurement with more than 80 global policy and procurement experts, academia, researchers, and representatives of international organizations; in a presentation entitled "Procurement for Prosperity: Lebanon's path towards efficiency, social value and transparency - Public Procurement Law 244 / 2021".

The modern and unified Public Procurement Law seeks efficiency in public spending and social value across procurement transactions

"This reform comes at a time a forward-looking implementation plan is being finalized with our partners at the World Bank, the AFD and hopefully soon the Open Contracting Partnership, laying the ground for smart and sustainable policy choices, modern institutional frameworks, professionalization, and synchronization among multiple players", said Bissat and Abdul Khalek.

They explained that "the modern and unified Public Procurement Law 244/2021 promulgated on June 30, 2021, after a 2 year-long consultative policy process, seeks efficiency in public spending and social value across procurement transactions".

They highlighted the "typical transformative approach that was applied throughout this process, anchored in 1) Evidence, in 2) Principles, and in 3) Immersion of all actors in

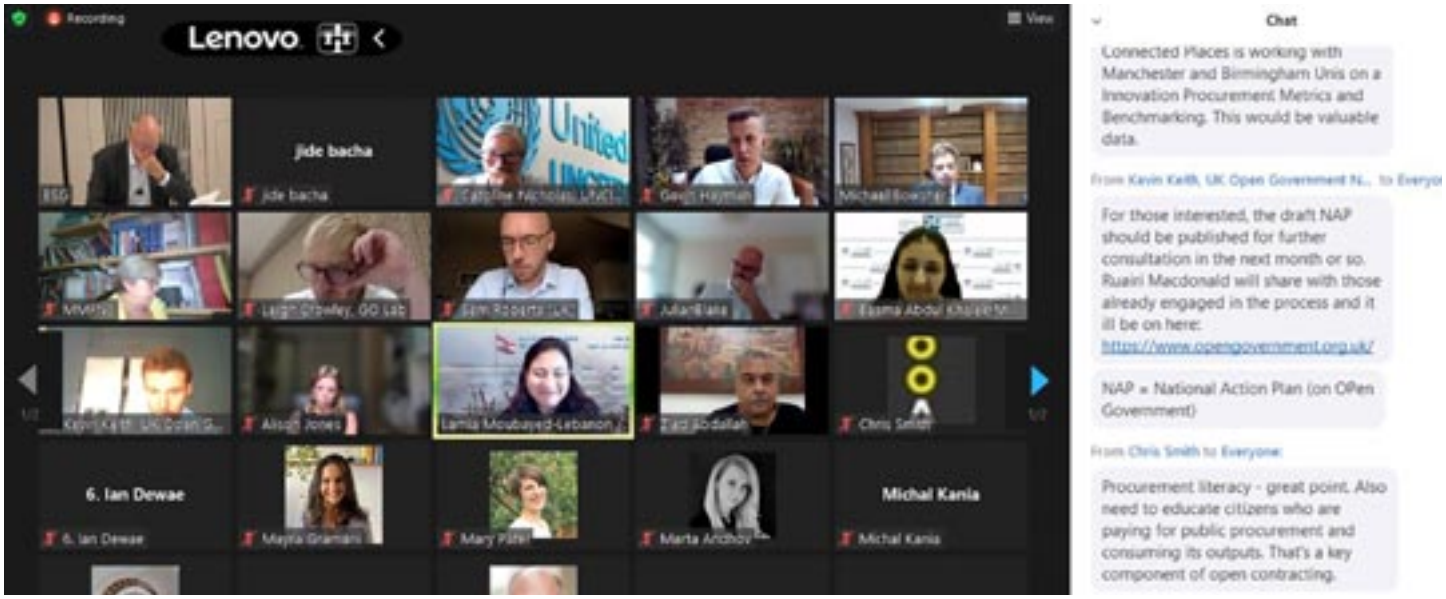

the making of the law thus making the process an instrument for social transformation".

"The new approach was based on MAPS Assessment (…), on comparative analysis & benchmarking against other laws namely of neighboring countries (…) and continuous technical assistance (World Bank, EU-OECD SIGMA)", stressed IoF president and expert.

The PPL was "based on 8 guiding principles that would transform the behavior of the public spender at both central & local levels", IoF speakers said.

"The role of responsible businesses, media and community groups was heighted through continuous dialogue and immersion in the making of the law", they added. Also, that of the judiciary and of public leaders "who now have to think spending strategically while linking it to plans, budgets and desired outcomes".

Bissat and Abdul Khalek noted "the change in policy makers' behavior, namely Parliamentarians", as "they accepted three new ways of work namely 1) openness to stakeholders' views and concerns, 2) engagement with subject-matter experts, and 3) bringing society to the level of action".

According to them, the model is based on:

- A new regulatory function, that will be ensured by the Public Procurement Authority, providing guidance and corrective measures,

The role of responsible businesses, media and community groups was heighted through continuous dialogue and immersion in the making of the law

setting procurement policies, and operating the e-platform in line with international standards for data collection, analysis and open access to all;

- A new mechanism for review and complaints, that will be ensured by the Complaints Authority, that is the backbone of the system; allowing potential bidders and active suppliers to regain trust in the procurement market by accessing fair, transparent and speedy process to file complaints and get feedback;

Bissat reminded that "reforming public procurement goes way beyond enacting a new law", saying that "series of actions on the legal, institutional and operational levels started already to ensure the PPL enters into force by mid-2022".

She concluded with key questions that the reform process need to address:

- To what extent incorporating social value in a staggering inequality context will succeed in capturing opportunities for economic recovery and prosperity and ensuring open and free access to data for better transparency.
- Will the concerned Lebanese authorities continue nurturing cross-sector partnerships to advance the PP reform?
- Will responsible businesses, media and community groups be able to sustain their efforts in the midst of the extreme humanitarian and economic crisis the country is surviving?
- Will intersecting layers of central and local governments be able to work with each other to create the conditions for success of this law?
- How would the talent drain - the hemorrhage - affect this reform, and the future of governance in Lebanon?

Projet CONECTE

Retour d'expériences sur les formations en ligne

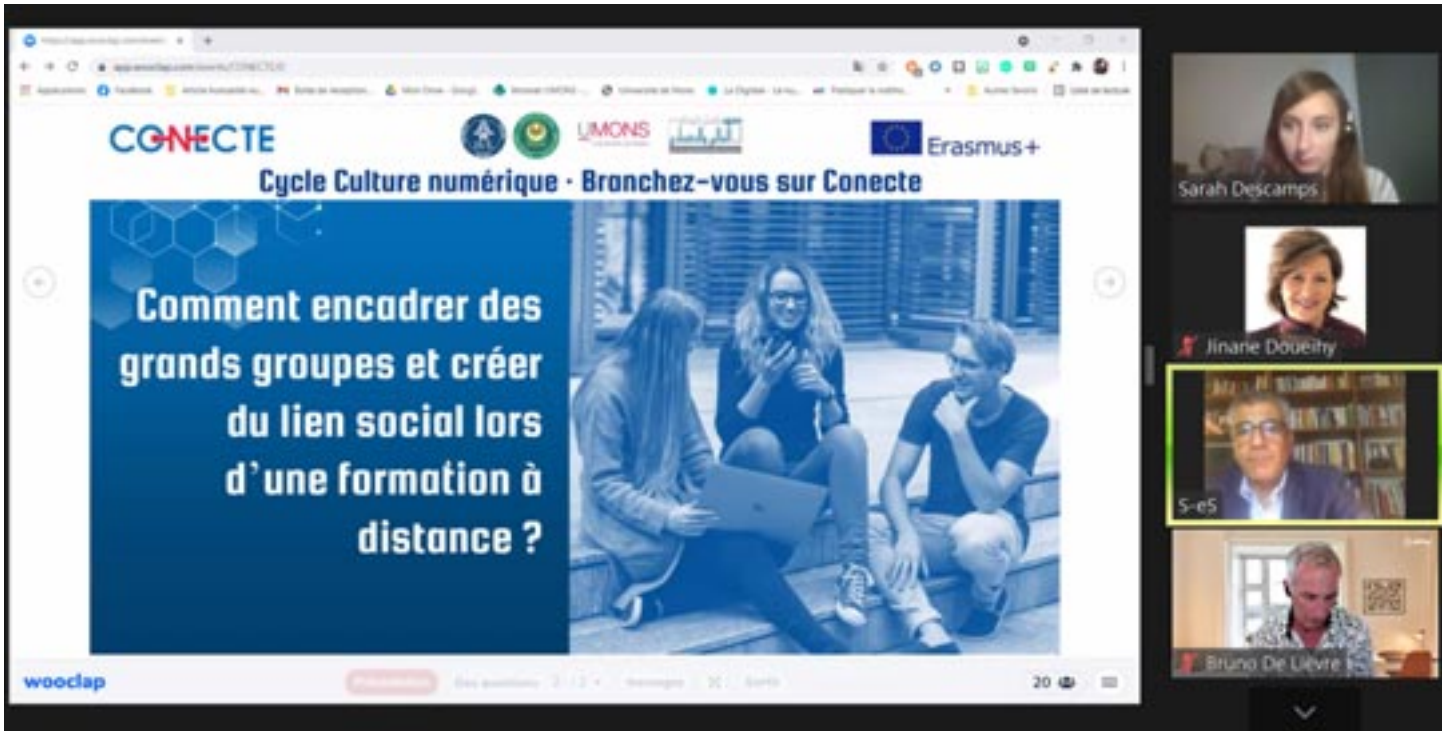

Dans le contexte de la double crise économique et sanitaire que connaît le Liban, le projet européen CONECTE (Collaborative Network for Carrier building Training and E-learning) propose des solutions innovantes pour soutenir le secteur éducatif en général et les universités libanaises en particulier dans leur transition vers le numérique et dans l'adaptation de leurs offres de formation aux défis des métiers d'avenir.

C'est dans le cadre de ce projet, que les partenaires ont lancé le cycle « Culture numérique, branchez-vous sur Conecte », un cycle de webinaires d'une durée de 1h30 à 2h par mois. Chaque webinaire réunit des intervenants du Liban et de l'étranger pour présenter, échanger et discuter autour des tendances numériques au niveau de l'enseignement, de l'économie, de la cybersécurité, et autres.

Au cours du mois de septembre 2021, un webinaire, organisé conjointement par l'Université de MONS, l'Université Saint Joseph (USJ) et l'Institut des Finances Basil Fuleihan a réuni plus de 40 enseignants, formateurs et spécialistes autour d'un échange sur les formations en distance.

Le professeur Selim El Sayegh y a présenté les leçons tirées du MOOC « Les compétences du dialogue interculturel » à l'USJ, tandis que Mme Jinane Doueihy a présenté les défis du SPOC « Le parcours modulaire en ingénierie de formation ». Un autre regard sur les MOOCs de l'université de Mons a été présenté respectivement par M. Bruno De Lièvre sur la formation « L'innovation pédagogique dont vous êtes le héros » et par M. Gaëtan Temperman sur la formation « Evaluation des environnements numériques pour l'apprentissage humain ».

Parmi les conclusions et recommandations des intervenants, nous pouvons citer:

- Le numérique impacte tous les métiers du monde et influence les stratégies d'apprentissage
- Le passage aux formations à distance ne se fait pas facilement au Liban. C'est un processus forcé et les outils manquent.
- Opter pour des formations hybrides peut enrichir et encourager les apprenants
- Encourager l'innovation pédagogique et l'expérimentation
- Tout en se basant sur un contenu théorique solide, il est important de relever des exemples concrets et aussi des contre exemples.
- Veiller à proposer un travail collectif entre les apprenants et à garder un espace pour les échanges informels et humains.
- Le tutorat est très important pour accompagner les apprenants à distance.
- Le feedback incite les apprenants à poursuivre leurs parcours d'apprentissage.

En résumé, le monde ne va pas revenir en arrière, le numérique vient pour compléter le présentiel et pour faciliter la collaboration et il est indispensable à tous les enseignants et aux apprenants de garder le cap.

Jinane Ghanem Doueihy

Education

Financial literacy classes compulsory for all secondary school pupils in Cyprus

Financial literacy classes should be compulsory for all secondary school pupils in Cyprus to give future adults the necessary life skills, an academic advising the government on the issue told the Cyprus News Agency on August 2021.

Andreas Milidonis, associate professor of finance at the University of Cyprus is also a member of the ad-hoc committee charged with drawing up a national strategy to promote financial literacy.

He said classes at secondary schools need not involve a lot of mathematics but be simple, focusing more on concepts such as consumption, savings, inflation, interest rates, borrowing as well as decisions on professional orientation and investments in further education.

Irrespective of how good an individual may be in their specific area, they still need basic knowledge to deal with personal finances, start a company or take out a loan. "We are not offering this knowledge to our people," he said.

Classes at secondary schools need not involve a lot of mathematics but be simple, focusing more on concepts such as consumption, savings, inflation, interest rates

This knowledge is needed even more by individuals who finish technical school, learn a skill, and then enter the labour market directly and are obliged to create their own business to manage their income and expenditure from their profession.

The most recent central bank study, completed in February 2019, had shown that it was people who had had no contact with the issue during their education that had the biggest problems with financial literacy.

It also showed Cyprus comparing badly compared to other countries in the European economic area.

Young people aged 18 to 29 had lower marks in all the categories. Women fared worse in financial literacy than men, with the gap particularly noticeable in those aged over 50. But women also appeared to be more open to training and information than men.

Source: Cyprus Mail

Reseaux sociaux

Sur TikTok, on parle aussi finance et marchés

L'influenceuse financière Queenie Tan

TikTok est peut-être la plateforme de référence pour partager des chorégraphies ou des recettes innovantes, mais on peut aussi y trouver de jeunes influenceurs financiers qui ont su trouver leur public.

StockTok, le mot-clef qui sert de ralliement aux boursicoteurs et autres fans des marchés sur TikTok, a déjà rassemblé 1,7 milliards de vues, tandis que son cousin FinTok en compte plus de 500 millions.

Les variations autour du mot « investir » sur la plateforme peuvent réunir des millions, voir des milliards de vues selon la langue.

En Australie, l'influenceuse financière Queenie Tan, 25 ans, compte près de 100.000 abonnés pour son compte « Investir avec Queenie », et quelques dizaines de milliers supplémentaires sur YouTube et Instagram.

Pour elle, il s'agit de partager les conseils qu'elle aurait bien aimé trouver il y a 6 ans, quand elle-même s'est lancée dans l'investissement sur les marchés financiers et quand elle cherchait ses tuyaux dans des livres.

Les leçons financières de Squid Game

Tournées dans son salon à Sydney, ses vidéos proposent de la pédagogie sur les différents véhicules d'investissement, et des contenus plus ludiques comme les leçons financières que l'on peut tirer de Squid Game, la série phare de Netflix mêlant allégorie sociale et extrême violence et qui fait un tabac mondial depuis des semaines.

En bonne influenceuse, Queenie Tan partage son expérience de vie, qui comprend une période sous le seuil de pauvreté, à l'âge de 19 ans. Elle encourage son public à vivre de manière frugale et à investir de manière réfléchie et sage, afin d'accumuler progressivement du patrimoine.

« J'ai vraiment appris à maitriser mes dépenses et à connaitre la valeur de l'argent », dit-elle, en soulignant n'avoir « aucune intention d'acheter un manoir ».

Queenie Tan ne cache pas qu'elle n'a aucune qualification financière, comme de nombreux influenceurs financiers.

Mais le Mexicain Andres Garza, lui, est un conseiller financier certifié. Comme celles de Tan, ses vidéos parfaitement adaptées à TikTok sont très populaires chez les jeunes, ravis de trouver des conseils chez quelqu'un de leur âge.

« Les gens comme moi rendent amusantes des choses compliquées », a expliqué le jeune homme de 22 ans, interrogé depuis son domicile à Monterrey (nord-ouest du Mexique).

Pour Andres Garza, les réseaux sociaux et les apps qui permettent d'acheter et vendre des actions et produits financiers démocratisent l'accès à la richesse. « Le système financier a toujours laissé l'investisseur ordinaire à l'écart », dit-il. Mais « de plus en plus, n'importe qui peut participer ».

Ce goût des jeunes adultes pour l'investissement vient corriger l'image de légèreté qui colle parfois à ces générations.

« C'est génial » que tant de gens « se sentent en capacité de commencer à investir », souligne Queenie Tan.

« D'un autre côté, il y a beaucoup de trucs louches aussi », dit-elle, en évoquant notamment les manoeuvres de certains influenceurs pour pousser à la hausse des titres et les revendre avec profit ensuite.

De nombreux régulateurs à travers le monde ont appelé à la prudence les jeunes investisseurs face aux influenceurs financiers.

Et Plaxful, une plateforme d'échange de cryptomonnaies, a récemment testé un échantillon de vidéos FinTok: une sur sept était fallacieuse.

Se faire sa propre opinion

Pour lutter contre ce phénomène, TikTok a interdit aux utilisateurs de publier des contenus sponsorisés sur les cryptomonnaies et les services d'investissement.

Benjamin Schliebener, un Allemand de 24 ans qui compte plus de 50.000 abonnés sur TikTok avec des vidéos comme « pourquoi Apple et Tesla ont-ils fractionné leurs titres? », recommande en général d'investir dans des fonds indiciels (ETF) diversifiés, et non sur des actions d'entreprises.

« Le message est clair », ce choix « n'est pas pour tout le monde », souligne le jeune homme, qui se rémunère grâce à des coopérations publicitaires avec des acteurs financiers, des commissions quand ses abonnés cliquent sur des liens et du conseil à des banques régionales qui cherchent à créer leur propre image sur les réseaux sociaux.

Comme Queenie Tan, Benjamin Schliebener souligne que tous les apprentis investisseurs doivent apprendre à faire leurs propres recherches avant de miser de l'argent.

« Je donne souvent mon avis mais j'insiste toujours sur le fait que chacun doit se faire le sien, car l'une des choses les plus importantes dans l'investissement est que vous compreniez dans quoi vous investissez », explique-t-il.

Source: Agence France Presse

3 novembre 2021

Numérique

Smartphone en main, la génération Z gagnée par le frisson de l'investissement

Une nouvelle génération d'investisseurs est née. Des applications ciblent ces jeunes épris de finance et qui trouvent leurs conseils directement sur Youtube. Mais les marchés de capitaux, plus accessibles que jamais, n'en restent pas moins risqués.

Sortie en 2013, l'application américaine Robinhood (Robin des Bois en français) a fait sensation dans les pays occidentaux, en voulant convertir les « personnes ordinaires » à l'investissement personnel. Depuis, des équivalents locaux fleurissent, du Nigeria à l'Inde, pour attirer les 20-30 ans.

« Je ne me préoccupe plus vraiment de l'université, pour être honnête. Maintenant c'est marchés, marchés, marchés », reconnait Ishan Srivastava, étudiant à New Delhi, qui a débuté le « trading » fin décembre.

A 20 ans, Ishan Srivastava investit grâce à une poignée d'applications indiennes (dont Zerodha ou Upstox) et ambitionne de diversifier suffisamment son portefeuille pour être rentier à 45 ans.

En Inde, la révolution de l'investissement a été largement favorisée par l'essor des comptes bancaires électroniques, faciles à ouvrir en ligne et qui peuvent détenir des titres financiers, actions ou obligations.

> **Des applications ciblent ces jeunes épris de finance et qui trouvent leurs conseils directement sur Youtube**

Mais un engouement similaire pour les apps de trading se produit dans bien d'autres pays, notamment au Nigeria.

Des banques de moins en moins intéressantes

Réputée pour son dynamisme, la capitale économique Lagos subit aujourd'hui l'inflation galopante du naira, la monnaie nationale.

Conséquence, la jeunesse nigériane s'est ruée vers Trove et Risevest, des applications locales qui permettent d'accéder aux marchés américains, vus comme un moyen de protéger ses économies tant que la situation ne s'améliore pas.

« J'ai la possibilité de placer mon argent à la banque, mais chaque mois, cette option devient de moins en moins intéressante », estime ainsi Dahunsi Oyedele, 23 ans.

« Parfois, j'investis dans Risevest et j'ai un premier retour en une semaine. Imaginez,

obtenir 1% ou 2% sur 100.000 naira (208 euros) chaque semaine - ce n'est pas grand chose, mais ça compte beaucoup ».

Après la perte de son emploi de journaliste suite à la pandémie, Dahunsi Oyedele a payé pendant quelques mois son loyer en négociant des cryptomonnaies.

Et il est loin d'être le seul à s'être tourné vers la spéculation pendant la crise du Covid-19.

La combinaison du chômage de masse, des confinements, et pour les plus chanceux d'une épargne sous-utilisée, a créé des vocations dans le monde entier.

Rien qu'aux Etats-Unis, plus de 10 millions de nouveaux investisseurs ont investi les marchés au premier semestre 2021, affirme JMP Securities.

Une partie d'entre-eux ont été attirés par le buzz en janvier autour de la chaîne de magasins de jeux vidéo « GameStop », dont le cours s'est envolé lorsque des boursicoteurs sur les réseaux sociaux se sont ligués contre des fonds spéculatifs.

Et les nouveaux convertis sont de plus en plus jeunes. L'âge médian des américains sur Robinhood est de 31 ans; en Inde, Upstox affirme que 80% de ses utilisateurs ont 35 ans ou moins, idem pour l'application nigériane Bamboo (83%).

Pour abaisser encore les barrières à l'entrée, ces applications autorisent l'achat de fractions de titres, permettant par exemple de payer une part seulement d'une action Amazon plutôt que le titre en entier (plus de 2.500 euros aujourd'hui).

Si elles démocratisent la finance et promettent bien souvent zéro commission, les apps de trading savonnent aussi la planche des investisseurs inexpérimentés

Enfin, certaines proposent de multiplier les profits (et les pertes) via un mécanisme d'effet de levier.

Flirt avec le risque ?

Mais si elles démocratisent la finance et promettent bien souvent zéro commission, les apps de trading savonnent aussi la planche des investisseurs inexpérimentés, s'alarment certains experts.

Aux Etats-Unis, le gendarme des marchés (la SEC) enquête pour savoir si ces sociétés encouragent les transactions de manière irresponsable, via de multiples relances et en donnant l'impression que l'investissement est un jeu.

Son équivalent britannique (la FCA) a prévenu en mars que les jeunes investisseurs, dont beaucoup de femmes et de personnes issues de minorités au Royaume-Uni, avaient le plus à perdre.

Selon l'une des études de l'autorité, près des deux tiers des sondés verraient leur niveau de vie affecté « de manière déterminante » en cas de lourdes pertes. Bien loin de l'adage selon lequel il ne faut investir que ce que l'on est prêt à perdre.

« Ces nouveaux investisseurs placent leur confiance dans les nouveaux médias (comme Youtube ou les réseaux sociaux) pour trouver conseils et actualités », relève enfin le régulateur.

Pour certains jeunes spéculateurs, la chance a déjà tourné.

A Bombay, le designer Ali Attarwala, 30 ans, a fait une pause après une mauvaise expérience cette année avec les cryptomonnaies. « Ces applications permettent d'acheter facilement des actifs spéculatifs comme les cryptos, mais celles-ci restent très volatiles », explique-t-il à l'AFP.

Même s'il a aussi vécu des hauts et des bas, Ishan Srivastava reste quant à lui optimiste. « Quand j'ai commencé, mon capital a fondu de près de 50% », dit-il. « Je ne considère pas cela comme une perte, mais plutôt comme le coût de ma formation ».

Source: Agence France Presse

3 novembre 2021

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، إسكندر البستاني، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص وجوزيان شبلي
التواصل التحريري: جيد بكداش الباشا
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني

يُمكن إرسال مقالاتكم على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: 01/425147 - 01/425149
فاكس: 01/426860
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon IOFLebanon InstituteOfFinance Institut des Finances Basil Fuleihan